٣

الرسالة الشافية

لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني

(٠٠٠ ـ ٤٧١ هـ)

[عن نسخة حسين جلبي المصورة بمعهد مخطوطات الجامعة العربية]

obeikandl.com

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن رضى الله عنه : الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين ، وصلواته على النبي محمد وآله أجمعين .

اعلم أن لكل نوع من المعنى نوعًا من اللفظ هو به أخص وأولى ، وضروبًا من العبارة هو بتأديته أقوم ، وهو فيه أجلى . ومأخذًا إذا أخذ منه كان إلى الفهم أقرب ، وبالقبول أخلق . وكان السمع له أوعى ، والنفس إليه أميل ؛ وإذا كان الشيء متعلقًا بغيره . ومقيساً على ما سواه . كان من خير ما يستعان به على تقريبه من الأفهام وتقريره فى النفوس أن يوضع له مثال يكشف عن وجهه ويؤنس به . ويكون زمامًا عليه يمسكه على المتفهم له والطالب علمه .

وهذه جمل من القول فى بيان عجز العرب حين تحدوا إلى معارضة القرآن ، وإذعانهم وعلمهم أن الذى سمعوه فائت للقوى البشرية ومتجاوز للذى يتسع له ذرع المخلوقين ، وفيما يتصل بذلك مما له اختصاص بعلم أحوال الشعراء والبلغاء ومراتبهم ، وبعلم الأدب جملة . قد تحريت فيها الإيضاح والتبيين وحذوت الكلام حذوًا هو بعرف علماء العربية أشبه . وفى طريقهم أذهب ، وإلى الأفهام جملة أقرب ؛ وأسأل الله التوفيق للصواب والعون عليه . والإرشاد إلى كل ما يزلف لديه ، إنه على ما يشاء قدير .

معلوم أن سبيل الكلام سبيل ما يدخله التفاضل . وأن للتفاضل فيه غايات ينأى بعضها عن بعض . ومنازل يعلو بعضها بعضًا ، وأن علم ذلك علم يخص أهله ، وأن الأصل والقدوة فيه للعرب . ومن عداهم تبع لهم وقاصر

فيه عنهم ، وأنه لايجوز أن يدعى للمتأخرين ؛ من الخطباء والبلغاء عن زمان النبي – صلى الله عليه وسلم – الذى نزل فيه الوحى ، وكان فيه التحدى أنهم زادوا على أولئك الأولين ، أو كملوا فى علم البلاغة أو تعاطيها لما لم يكملوا له . كيف ونحن نراهم يجهلون[1] عنهم أنفسهم ، ويبرءون من دعوى المداناة معهم ، فضلاً عن الزيادة عليهم . هذا خالد بن صفوان يقول ، كيف نجاريهم وإنما نحكيهم ، أم كيف نسابقهم وإنما نجرى على ما سبق إلينا من أعراقهم ؟ . ونَرى الجاحظ يدعى للعرب الفضل على الأمم كلها فى الخطابة والبلاغة ، ويناظر فى ذلك الشعوبية ، ويجهلهم ويسفه أحلامهم فى إنكارهم ذلك ، ويقضى عليهم بالشقوة وبالتهالك فى العصبية ، ويطيل ويطنب ، ثم يقول : « ونحن أبقاك الله إذا ادعينا للعرب الفضل على الأمم كلها فى أصناف البلاغة ، من القصيد والأرجاز، ومن المنثور والأسجاع ، ومن المزدوج وما لايزدوج ، فمعنا على أن ذلك لهم شاهد صادق ، من الديباجة الكريمة والرونق العجيب ، والسبك والنحت الذى لا يستطيع أشعر الناس اليوم ولا أرفعهم فى البيان أن يقول مثل ذلك إلا فى اليسير والشىء القليل »[2] . انتهى كلامه . والأمر فى ذلك أظهر من أن يخفى ، أو أن ينكره إلا جاهل أو معاند . وإذا ثبت أنهم الأصل والقدوة ، فإن علمهم العلم ؛ فبنا أن ننظر فى دلائل أحوالهم وأقوالهم حين تلى عليهم القرآن وتحدوا إليه ، ومُلئت مسامعهم من المطالبة بأن يأتوا بمثله ومن التقريع بالعجز عنه ، وبتّ الحكم بأنهم لا يستطيعونه ولا يقدرون عليه ، وإذا نظرنا وجدناها تفصح بأنهم لم يشكوا فى عجزهم عن معارضته والإتيان بمثله ،

---

(١) هذه اللفظة فى الأصل غير واضحة ، وهى بين يجعلون ويجهلون وقد رجحنا الأخيرة .

(٢) ترد هذه الفقرة فى البيان والتبيين ط هارون ٣/٢٩ بخلاف يسير ، وفى النصين غموض فى الكلمة الواردة بعد « وما لا يزدوج » وقد جاءت فى النسخة التى اعتمد عليها الناشر هكذا : « فمنا العلم أن ذلك » – وقد أشار فى هامشة إلى رواية تتفق وما نقله عبد القاهر هنا .

ولم تحدثهم أنفسهم بأن لهم إلى ذلك سبيلا على وجه من الوجوه ؛ أما الأحوال فدلت من حيث كان المتعارف من عادات الناس التى لا تختلف ، وطبائعهم التى لا تتبدل أن لا يسلموا لخصومهم الفضيلة . وهم يجدون سبيلا إلى دفعها ، ولا ينتحلون العجز وهم يستطيعون قهرهم والظهور عليهم . كيف وأن الشاعر أو الخطيب أو الكاتب يبلغه أن بأقصى الإقليم الذى هو فيه من يباهى[1] بنفسه، ويدل بشعر يقوله أو خطبة يقوم بها أو رسالة يعملها ، فيدخله من الأنفه والحمية ما يدعوه إلى معارضته . وإلى أن يظهر ما عنده من الفضل . ويبذل ما لديه من المنة . حتى إنه ليتوصل إلى أن يكتب إليه . وأن يعرض كلامه عليه ببعض العلل وبنوع من التمحل ، هذا وهو لم ير ذلك الإنسان قط . ولم يكن منه إليه ما يهز ويحرك ويهيج على تلك المعارضة . ويدعو إلى ذلك التعرض . وإن كان المدعى ذلك برأى منه ومسمع كان ذلك أدعى له إلى مباراته وإلى إظهار ما عنده . وإلى أن يعرف الناس أنه لايقصر عنه ، أو أنه منه أفضل ؛ فإن انضاف إلى ذلك أن يدعوه الرجل إلى مما تنته ويحركه لمقاولته ، فذلك الذى يسهر ليله ويسلبه القرار ، حتى يستفرغ مجهوده فى جوابه ، ويبلغ أقصى الحد فى مناقضته . وقد عرفت قصة جرير والفرزدق ، وكل شاعرين جمعهما عصر ، ثم عرض بينهما ما يهيج على المقاولة . ويدعو إلى المفاخرة والمنافرة ، كيف جد كل واحد منهما فى مغالبة الآخر . وكيف جعل ذلك همه وكده وقصر عليه دهره ، هذا وليس به ولا يخشى إلا أن يُقضَى لصاحبه بأنه أشعر منه ، وأن خاطره أحَدّ وقوافيه أشرد . لا ينازعه ملكًا ولا يفتات عليه بغلبته له حقًّا ، ولا يلزمه به أتاوة ، ولا يضرب عليه ضريبة .

---

(١) أى يفخر ويباهى .

وإذا كان هذا واجبًا بين نفسين لا يروم أحدهما من مباهاة صاحبه إلا ما يجرى على الألسن من ذكره بالفضل فقط. ، فكيف يجوز أن يظهر فى صميم العرب ، وفى مثل قريش ذوى الأنفس الأبية والهمم العلية ، والأنفة والحمية ، من يدعى النبوة ، ويخبر أنه مبعوث من الله تعالى إلى الخلق كافة ، وأنه بشير بالجنة ونذير بالنار ، وأنه قد نسخ به كل شريعة تقدمته ، ودينٍ دان به الناس شرقًا وغربًا ، وأنه خاتم النبيين ، وأنه لا نبى بعده ، إلى آخر ما صدع به صلى الله عليه وسلم ثم يقول : وحجتى أن الله تعالى قد أنزل على كتابًا عربيًا مبينًا ، تعرفون ألفاظه وتفهمون معانيه ، إلا أنكم لا تقدرون على أن تأتوا بمثله ولا بعشر سور منه ، ولا بسورة واحدة ، ولو جهدتم جهدكم واجتمع معكم الجن والإنس ، ثم لا تدعوهم نفوسهم إلى أن يعارضوه ويبينوا سَرفه فى دعواه ، مع إمكان ذلك ومع أنهم لم يسمعوا إلا ما عندهم مثله أو قريب منه ؟ هذا وقد بلغ بهم الغيظ. من مقالته ومن الذى ادعاه حدًا تركوا معه أحلامهم الراجحة ، وخرجوا له عن طاعة عقولهم الفاضلة ، حتى واجهوه بكل قبيح ، ولقوه بكل أذى ومكروه ، ووقفوا له بكل طريق ، وكادوه وكُلَّ من تبعه بضروب المكايدة ، وأرادوهم بأنواع الشر . وهل سمع قط. بذى عقل ومسكة استطاع أن يخرس خصمًا له قد اشتط. فى دعواه بكلمة يجيبه بها ، فترك ذلك إلى أمور يسفه فيها وينسب معها إلى ضيق الذرع والعجز ، وإلى أنه مغلوب قد أعوزته الحيلة وعز عليه المخلص ، أم هل عرف فى مجرى العادات وفى دواعى النفوس ومبنى الطبائع أن يدع الرجل ذو اللب حجته على خصمه ، فلا يذكرها ولا يفصح بها ولا يجلى عن وجهها ولا يريه الغلط. فيما قال ، والكذب فيما ادعى ، ولا يدعى أن ذلك عنده وأنه مستطيع له ، بل يجعل

أول جوابه له ومعارضته إياه التسرع إليه والسفه عليه ، والإقدام على قطع رحمه ، وعلى الإفراط فى أذاه ؟أم هل يجوز أن يخرج خارج من الناس على قوم لهم رياسة ، ولهم دين ونحلة فيؤلب عليهم الناس ، ويدبر فى إخراجهم من ديارهم وأموالهم ، وفى قتل صناديدهم وكبارهم ، وسبى ذراريهم وأولادهم ، وعدّته التى يجد بها السبيل إلى تألُّف من يتألّفه ، ودعاء من يدعوه ، دعوى له إذا هى أُبطلت بطل أمره كله وانتقض عليه تدبيره ، ثم لايعرض له فى تلك الدعوى ولا يشتغل بإبطالها ، مع إمكان ذلك ومع أنه ليس بمتعذر. ولا ممتنع ؟. وهل مَثَلُ هذا إلا مثل رجل عرض له خصم من حيث لم يحتسبه ، فادعى عليه دعوى إن هى سمعت كان منها على خطر فى ماله ونفسه ، فأحضر بينة على دعواه تلك ، وعند هذا المدعى عليه ما يبطل تلك البينة أو يعارضها . وما يحول على الجملة بينه وبين تنفيذ دعواه . فيدع إظهار ذلك والاحتجاج به ، ويضرب عنه جملة ، ويدعه وما يريد من إحكام أمره وإتمامه ، ثم يصير الحال بينهما إلى المحاربة وإلى الإخطار بالمهج والنفوس فيطاوله الحرب ، ويقتل فيها أولاده وأعزته ، وينهك عشيرته ويغنم أمواله : ولا يقع له فى أثناء تلك الحال أن يرجع إلى القاضى الذى قضى لخصمه . ولا إلى[1] القوم الذين سمعوا منه وتصوروه بصورة المحق فيقول : لقد كانت عندى ـ حين ادعى ما ادعى ـ بينةٌ على فساد دعواه وعلى كذب شهوده . قد تركتها تهاونًا بأمره ، أو أنسيتها ، أو منع مانع دون عرضها ، وها هى هذه قد جئتكم بها فانظروا فيها لتعلموا أنكم قد غررتم ؟ ومعلوم بالضرورة أن هذا الرجل لو كان من المجانين لما صح أن يفعل ذلك . فكيف بقوم هم أرجح أهل زمانهم عقولا ، وأكملهم معرفة

(١) فى الأصل كلمتان غامضتان أثبتناه أقرب بهما إلى الرسم والمعنى .

وأجزلهم رأيًا ، وأثقبهم بصيرة ؟ فهذه دلالة الأحوال .

وأما دلالة الأقوال فكثيرة . منها حديث ابن المغيرة رُوى أنه جاء حتى أتى قريشاً فقال : إن الناس يجتمعون غداً بالموسم ، وقد فشا أمر هذا الرجل فى الناس فهم سائلوكم عنه فماذا تردون عليهم ؟ فقالوا مجنون يخنق ؛فقال : يأتونه فيكلمونه فيجدونه صحيحاً فصيحاً عادلا فيكذبونكم! قالوا : نقول هو شاعر . قال : هم العرب ، وقد رووا الشعر ، وفيهم الشعراء ، وقوله ليس يشبه الشعر ، فيكذبونكم! . قالوا نقول : هو كاهن قال ، إنهم لقوا الكهان فإذا سمعوا قوله لم يجدوه يشبه الكهنة ، فيكذبونكم ! . ثم انصرف إلى منزله ، فقالوا : صبأ الوليد ـ يعنون أسلم ـ ولئن صبأ لا يبقى أحد إلا صبأ ، فقال لهم ابن أخيه أبو جهل بن هشام بن المغيرة : أنا أكفيكموه . قال فأتاه محزوناً فقال : مالك ياابن أخ ؟ قال : هذه قريش تجمع لك صدقة يتصدقون بها عليك ، تستعين بها على كبرك وحاجتك . قال : أولست أكثر قريش مالا ؟ ! . قال : بلى ولكنهم يزعمون أنك صبأت لتصيب من فضل طعام محمد وأصحابه . قال : والله ما يشبعون من الطعام فكيف يكون لهم فضول ؟ ! . ثم أتى قريشاً فقال . أتزعمون أنى صبأت ولعمرى ما صبأت ، إنكم قلتم : محمد مجنون . وقد ولد بين أظهركم لم يغب عنكم ليلة ولا يوماً ، فهل رأيتموه يخنق قط. ؟ ، فكيف يكون مجنونا ولم يخنق قط. ؟ . وقلتم : شاعر ؟ وأنتم شعراء فهل أحد منكم يقول ما يقول ؟ . وقلتم : كاهن . فهل حدثكم محمد فى شىء يكون فى غد إلا أن يقول إن شاء الله ! ، قالوا : فكيف تقول يا أبا المغيرة ؟ قال : أقول هو ساحر ؛ فقالوا : وأى شىء السحر ؟ قال : شىء يكون ببابل . من حذقه فرق بين الرجل وامرأته والرجل وأخيه [أليس مما تعلمون] أن محمدًا فرق بين

(١) فى الأصل عبارة غامضة ، وما أثبتنا يرتضيه السياق .

فلان وفلانة زوجته ، وبين فلان وابنه . وبين فلان وأخيه . وبين فلان ومواليه ، فلا ينفعهم ولا يلتفت إليهم ولا يأتيهم ؟ قالوا : بلى . فاجتمع رأيهم على أن يقولوا إنه ساحر ، وأن يردوا الناس عنه بهذا القول . وانصرف ؛ فمر بأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منطلقًا إلى رجله . وهم جلوس فى المسجد فقالوا : هل لك ياأبا المغيرة إلى خير ؟ فرجع إليهم فقال : ماذلك الخير ؟ فقالوا : التوحيد . قال : ما يقول صاحبكم إلا سحرًا وما هو إلا قول البشر يرويه عن غيره . وعبس فى وجوههم وبسر . ثم أدبر إلى أهله مكذبًا . واستكبر عن حديثهم الذى قالوا له وعن الإيمان . فأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّه فَكَّرَ وقَدَّر فقُتِل كيْفَ قَدّر ﴾[1] الآية . ومنه ما رواه محمد بن كعب القَرَظِىّ قال : حُدِّثتُ أن عتبة بن ربيعة – وكان سيدًا حليماً – قال يومًا : ألا أقوم إلى محمد فأكلمه فأعرض عليه أمورًا لعله أن يقبل منها بعضها فنعطيه أيها شاء ؟ وذلك حين أسلم حمزة رضى الله عنه ، ورأوا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يكثرون ، قالوا : بلى يا أبا الوليد !

فقام إليه – وهو صلى الله عليه وسلم جالس فى المسجد وحده – فقال : ياابن أخى ! إنك منا حيث علمت من السِّطَة فى العشيرة . والمكان فى النسب ، وإنك أتيت قومك بأمر عظيم . فرقت بين جماعتهم وسفهت أحلامهم ، وعبت آلهتهم ، وكفرت من مضى من آبائهم . فاسمع منى أعرض عليك أمورًا تنظر فيها لعلك أن تقبل منها بعضها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قل . قال : إن كنت إنما تريد المال بما جئت به من هذا القول ، جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالا . وإن كنت تريد

---

(١) [المدثر ٧٤/١٨] .

شرفًا سوّدناك حتى لانقطع أمرًا دونك ، وإن كنت تريد به ملكًا ملكناك علينا ، وإن كان هذا الذى بك رئيًا لا تستطيع رده عن نفسك طلبنا لك الطب وبذلنا فيه أموالنا حتى نبرئك منه ، فإنه ربما غلب التابع على الرجل حتى يداوى منه . أو لعل هذا شعر جاش به صدرك . فإنكم لعمرى بنى عبد المطلب تقدرون من ذلك على ما لا نقدر عليه ؛ حتى إذا فرغ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أوَقد فرغت ؟ قال : نعم . قال . فاسمع منى ، قال : قل . قال : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ، حم تنزيلٌ من الرحمن الرحيم كتابٌ فُصِّلت آياتُه قرآنًا عربيًّا لقومٍ يعْلَمُون بشيرًا ونَذِيرًا . فأعرض أكثرهُم فهم لا يسمعون ﴾[1] ثم مضى فيها يقرؤها . فلما سمعها عتبة أنصت له ، وألقى يديه خلف ظهره معتمدًا عليهما ، يستمع منه حتى انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السجدة منها فسجد . ثم قال له : قد سمعت ما سمعت فأنت وذاك ! . فقام عتبة إلى أصحابه ، فقال بعضهم لبعض ، لقد جاءكم أبو الوليد بغير الوجه الذى ذهب به ، فلما جلس قالوا ما وراءك ، قال : ورائى أنى سمعت قولا والله ما سمعت بمثله قط . وما هو بالشعر ولا السحر ولا الكهانة . يامعشر قريش أطيعونى . خلُّوا بين هذا الرجل وبين ما هو فيه واعتزلوه . فوالله ليكونن لقوله الذى سمعت نبأٌ ؛ فإن تُصِبْهُ العرب فقد كُفيتموه بغيركم [2] . وإن يظهره على العرب به فملكه ملككم وكنتم أسعد الناس به . قالوا سحرك بلسانه ! قال : هذا رأيى فاصنعوا ما بدالكم . ومنه ما جاء فى حديث أبى ذر فى سبب إسلامه : رُوى أنه قال : قال لى أخى أنيس : إن لى حاجة إلى مكة ، فانطلق فراث ، فقلت : ما حبسك ؟ قال : لقيت رجلا [يقول] إن الله تعالى أرسله .

---

(١) (فصلت ٤١/١ - ٢) .

(٢) فى هذه العبارة اضطراب ولعلها « فإن تصبه غير العرب . »

فقلت : فما يقول الناس ؟ . قال : يقولون شاعر ساحر كاهن . قال أبو ذر : وكان أنيس أحد الشعراء قال : تالله لقد وضعت قوله على أقراء[١] الشعر فلم يلتئم على لسان أحد ، ولقد سمعت قول الكهنة فما هو بقولهم . والله إنه لصادق وإنهم لكاذبون . ومن ذلك ما روى أن الوليد بن عقبة أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اقرأ . فقرأ عليه : ﴿إنَّ اللهَ يأْمُرُ بالعَدْلِ والإحْسانِ وإيتاءِ ذِي القُربَى ويَنْهى عن الفحشَاءِ والمنكرِ والبغْى ، يعظُكُمْ لعَلكُمْ تذكَّرُون﴾[٢] فقال : أعد ، فأعاد ، فقال : والله إن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة . وإن أسفله لَمُغدِقٌ[٣] ، وإن أعلاه لمثمر ، وما يقول هذا بشر .

واعلم أنه لايجوز أن يقال فى هذا وشبهه إنه لايكون دليلاً حتى يكون من قول المشركين بعضهم لبعض حين خلوا بأنفسهم . فتفاوضوا وتحاوروا وأفضى بعضهم بذات نفسه إلى بعض ؛ وإن كان منه من كلام المؤمنين ، أو ممن قاله ثم آمن ، فإنه لا يصح الاحتجاج به فى حكم الجدل من حيث يصير كأنك تحتج على الخصم برأى تراه أنت . وبقول أنت تقوله ، وذلك أنه إنما يمتنع أن يدل إذا صدر القول مصدر الدعوى والشىء يدفعه الخصم وينكره ، فأما ما كان مخرجه مخرج التنبيه على أمر يعرفه ذوو الخبرة ، وأطلقهُ قائله إطلاق الواثق بأنه معلوم للجميع ، وأنه ليس من بصير يعرف مقادير الفضل والنقص إلا وهو يحوج إلى تسليمه والاعتراف به شاء أم أبى فهو دليل بكل حال ؛ ومن قول كل قائل ، وحجة من غير مثنوية ، ومن غير أن ينظرا إلى قائله أموافق أم مخالف ، ذلك لأن الدلالة ليست من نفس القول وذات الصفة ، بل فى مصدرهما وفى أن أخرجا مخرج

---

(١) الأقراء القوافى ، واحده قرء .
(٢) [النحل ١٦/٩٠] .
(٣) فى رواية أخرى لمغدقٌ .

لإخبار عن أمر هو كالشيء البادى للعيون . لا يُعْمل أحد بصره إلاَّ رآه . إذا رأينا الأحوال والأقوال فمنهم قد شهدت كالذى بان باستسلامهم للعجز علمهم بالعظيم من الفضل والبائن من المزية ، الذى إذا قيس إلى ما يستطيعونه ويقدرون عليه فى ضروب النظم وأنواع التصرف فاته الفوت الذى ينال ، وارتقى إلى حيث لا تطمع إليه الآمال ؛ فقد وجب القطع بأنه عجز ؛ ذلك لأنه ليس إلاَّ أحد أمرين[1] فإما أن يكونوا قد علموا المزية التى ذكرنا أنهم علموها على الصحة . وإما أن يكونوا قد توهموها فى نظم القرآن وليست هى فيه لغلط دخل عليهم . ودعوى الثانى من الأمرين سخف : فإن ذلك لو ظُن بالواحد منهم لبعد ، ذلك لأنه لا يُتصور أن يتوهم العاقل فى نظم كلامٍ – جلَّ مناه ومنى أصحابهِ أن يستطيع معارضته وأن يقدر على إسكات خصمه المباهى به — أنه قد بلغ فى المزية هذا المبلغ العظيم غلطًا وسهوًا ، فكيف بأن يشتمل هذا الغلط كلَّهم ويدخل على كافتهم ؟ ! وأى عقل يرضى من صاحبه بأن يتوهم عليهم مثل هذا من الغلط . وهم من إذا ذاق الكلام عرف قائله من قبل أن يذكر ؛ ويسمع أحدهم البيت قد استرفده الشاعر فأدخله فى أثناء شعر له ، فيعرف موضعه وينبه عليه كما قال الفرزدق لذى الرمة[2] : أهذا شعرك ؟ . هذا شعر لاكه أشد لحيين منك . إلى ضروب من دقيق المعرفة يقل هذا فى جنبها ، وإذا لم يصح الغلط عليهم ، ولم يجز أن يدعى أنه كان فى زمانهم من كان بالأمر أعلم ، وبالذى وقع التحدى إليه أقوم ، فقد زالت الشبهة فى كونه معجزًا له .

وإن قالوا : فإن هاهنا أمرًا آخر ، وهو ما علمنا من تقدمهم شعراء

---

(١) فى الأصل : (ليس أحد الأمرين) .

(٢) راجع ما سبق عن هذه القصة فى رسالة الخطابى .

الجاهلية على أنفسهم . وإقرارهم لهم بالفضل وإجماعهم فى امرئ القيس وزهير والنابغة والأعشى أنهم أشعر العرب . وإذا كان ذلك كذلك فمن أين لنا أن نعلم أنهم لم يكونوا بحيث لو تحدوا إلى معارضة القرآن لقاموا بها واستطاعوها !

قيل لهم : هذا الفصل على ما فيه لا يقدح فى موضع الحجة . وَذلك أنهم كانوا — كما لا يخفى — يروون أشعار الجاهليين وخطبهم . ويعرفون مقاديرهم فى الفصاحة معرفة من لا تُشكِلُ جهات الفضل عليه ، فلو كانوا يرون فيما رووا مزية على القرآن . أو رأوه قريبًا منه . أو بحيث يجوز أن يعارض بمثله . أو يقع لهم إذا قاسوا أو وازنوا أن هذا الذى تحدوا إلى معارضته لو تحدى إليه من قبلهم لاستطاعوا أن يأتوا بمثله . لكانوا يدعون ذلك ويذكرونه . ولو ذكروه لذكر عنهم . ومحال إذا رجعنا إلى أنفسنا واستشفعنا حال الناس فيما جبلوا عليه . أن يكونوا قد عرفوا لمَّا تُحدوا إليه وقرِّعوا بالعجز عنه شبهًا ونظمًا . ثم يتلى عليهم : ﴿ قل لَئِن اجتمعت الإنسُ والجنُّ على أنْ يأتُوا بمثل هذا القرآن لا يأتُون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا ﴾[1] فلا يزيدون فى جوابه على الصمت . ولا يقولون : لقد روينا لمن تقدم ما علمت وعلمنا أنه لا يقصر [عما] أتيت به . فمن أين استجزت أن تدعى هذه الدعوى ؟ . فإذا كان من المعلوم ضرورة أنهم لم يقولوا ذلك ، ولا رأوا أن يقولوه . ولو على سبيل الدفع والتلبيس والشغب بالباطل ، بل كانوا بين أمرين : إما أن يخبروا عن أنفسهم بالعجز والقصور ، وذلك حين يخلو بعضهم ببعض ، وكان الحال حال تصادق ، وإما أن

---

(١) [الإسراء ١٧ / ٨٨] .

يتعلقوا بما لا يتعلق به إلا من أعوزته الحيلة ، ومن (فعل) [١] بالحجة من نسبته إلى السحر تارة ، وإلى أنه مأخوذ من فلان وفلان آخر ، يسمون أقوامًا مجهولين لا يُعرفون بعلم ، ولا يُظن بهم أن عندهم علمًا ليس عند غيرهم ، ثبت أنهم قد كانوا علموا أن صورة أولئك الأوائل صورتهم ، وأن التقدير فيهم أنهم كانوا فى زمان النبي صلى الله عليه وسلم - ثم تحدوا إلى معارضته - لكانوا فى مثل حال هؤلاء الكائنين فى زمانه حالُهم ، وإذا كان هذا هكذا فقد انتفى الشك ، وحصل اليقين الذى تسكن معه النفس ، ويطمئن عنده القلب أنه معجز ناقض للعادة ، وأنه فى معنى قلب العصا حية ، وإحياء الموتى فى ظهور الحجة به على الخلق كافة ، وبان أن قد سَعِدَ المؤمنون وخسر المبطلون . والحمد لله رب العالمين على أن هدانا لدينه وأنار قلوبنا ببرهانه ودليله ، وإياه جل وعز نسأل التثبيت على ما هدى له ، وإتمام النعمة بإدامة ما خوله ، بفضله ومنّه .

فصل

واعلم أن هاهنا بابًا من التلبيس أنت تجده يدور فى أنفس قوم من الأشقياء ، وتراهم يومئون إليه ، ويهمسون به ويستهوون الغر الغبي بذكره ؛ وهو قولهم : قد جرت العادة بأن يبقى فى الزمان من يفوت أهله حتى يسلموا له ، وحتى لا يطمع أحد فى مداناته ، وحتى ليقع [٢] الإجماع فيه أنه الفرد

---

(١) هكذا فى الأصل وقد وضعنا الكلمة بين قوسين ولعلها أُقحِمَ .

(٢) فى الأصل : « حتى لا يقع » ، والنفى هنا غير مستقيم مع السياق .

الذى لا ينازع . ثم يذكرون امرأ القيس والشعراء الذين قدموا على من كان معهم فى أعصارهم . وربما ذكروا الجاحظ. وكل مذكور بأنه كان أفضل من كان فى عصره . ولهم فى هذا الباب خبط. وتخليط. لا إلى غاية . وهى نفثة نفثها الشيطان فيهم . وإنما أتوا من سوء تدبيرهم لما يسمعون . وتسرعهم إلى الاعتراض قبل تمام العلم بالدليل ؛ وذلك أن الشرط. فى المزية الناقضة للعادة أن يبلغ الأمر فيها إلى حيث يبهر ويقهر . حتى تنقطع الأطماع عن المعارضة . وتخرس الألسن عن دعوى المداناة . وحتى لاتحدث نفسٌ صاحبها بأن يتحدَّى . ولا يجول فى خلد أن الإتيان بمثله يمكن . وحتى يكون يأسهم منه وإحساسهم بالعجز عنه فى بعضه مثل ذلك فى كله .

وليت شعرى من هذا الذى سلم لهم أنه كان فى وقت من الأوقات من بلغ أمره فى المزية وفى العلو على أهل زمانه هذا المبلغ ، وانتهى إلى هذا الحد ! ، إن قيل امرؤ القيس . فقد كان فى وقته من يباريه ويماتنه ، بل لا يتحاشى من أن يدعى الفضل عليه : فقد عرفنا حديث علقمة الفحل ، وأنه لما قال امرؤ القيس – وقد تناشدا – : أينا أشعر . قال : أنا . غير مكترث ولا مبال ، حتى قال امرؤ القيس . فقل وانعت فرسك وناقتك . وأقول وأنعت فرسى وناقتى . فقال علقمة : إنى فاعل . والحكَمُ بينى وبينك المرأة من ورائك – يعنى أم جندب امرأة امرئ القيس . فقال امرؤ القيس :

خليلىَّ مرَّا بى على أُمِّ جُنْـدَبِ نُقَضِّ لُبانَاتِ الفؤاد المُعذَّبِ

وقال علقمة :

ذهبتِ من الهجرانِ فى كل مَذهَبِ ولم يكُ حَقًّا كلُّ هذا التجنُّبِ

وتحاكما إلى المرأة ففضلت علقمة[١] .

وجرى بين امرئ القيس والحارث اليشكرى فى تتميمه أنصاف الأبيات التى أولها[٢] :

أحارِ أريك برقًا هبَّ وهنًا كنارِ مجوسَ تستَعِرُ استِعَارا

ما هو مشهور . حتى قال امرؤ القيس : لا أُماتنك[٣] بعد هذا .

ثم وجدنا الأخبار تدل على خلاف لم يزل بين الناس فيه وفى غيره أىُّ أشعر ؟ . وعلى أىٍّ لم يستقر الأمر فى تقديمه قرارًا يرفع الشك . رووا أن أمير المؤمنين عليًّا – رضوان الله عليه – كان يُفطر الناس فى شهر رمضان ، فإذا فرغ من العشاء تكلم فأقل وأوجز فأبلغ . قال : فاختصم الناس ليلة فى أشعر الناس . حتى ارتفعت أصواتهم . فقال رضوان الله عليه لأبى الأسود الدؤلى : قل يا أبا الأسود – وكان يتعصب لأبى دؤاد – فقال : أشعرهم الذى يقول :

ولقد أغتَدِى يدافعُ رُكْنِى أَحْوَذِىٌّ ذو ميعَةٍ إضريجُ[٤]

مخلطٌ مزبِدٌ مكرٌّ مفرٌّ منفحٌ مطرحٌ سَبُوحٌ خروجُ

سَلْهَبٌ شرحبٌ كأنَّ رِماحًا حملته وفى السَّراةِ دَمُوجُ[٥]

فأقبل أمير المؤمنين – رضوان الله عليه – على الناس فقال : كل شعرائكم محسن ، ولو جمعهم زمان واحد وغاية واحدة ومذهب واحد فى القول لعلمنا

(١ ، ٢) سبق أن وردت هاتان القصتان فى رسالة الخطابى ، هذا وفى الأصل هامش – لعله من الناسخ – يبين وجه تفضيل علقمة على امرئ القيس .

(٣) هنا فى الأصل هامش يفسر المماتنة بأن يقول أحد الشاعرين بيتاً ويقول الآخر بيتاً كأنهما يمتدان إلى غاية .

(٤) حاذ ساق ، وأحوذى حسن السوق ، والإضريج : الخز الأحمر .

(٥) سلهب فرس طويل ، والسراة الظهر ، ودموج متداخل بعضه فى بعض .

أيهم أسبق إلى ذلك ، وكلهم قد أصاب الذى أراد وأحسن فيه ، وإن يكن أحدهم أفضل فالذى لم يقل رغبة ولا رهبة ؛ امرؤ القيس بن حجر ، كان أصحهم بادرة وأجودهم نادرة[١] .

وعن ابن عباس أنه سأل الحطيئة : من أشعر الناس من الماضين والباقين ؟

فقال : إذن من الماضين فهو الذى يقول :

ومن يجعل المعروفَ من دُونِ عِرْضِهِ يفرهُ ومن لا يتَّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمِ

وما الذى يقول :

ولَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أخًا لا تَلُمُّه على شعثٍ ، أىّ الرجال المهذَّبُ

بدون ذلك . ولكن الضراعة أفسدته كما أفسدت جرولا – يعنى نفسه – والله يا ابن عباس لولا الجشع والطمع لكنتُ أشعرَ الماضين ، فأما الباقون فلا أشك أنى أشعرهم[٢] .

وقال : كان الأوائل لا يفضلون على زهير أحدًا فى الشعر ويقولون : قد ظلمه حقه من جعله كالنابغة . قالوا : وعامة أهل الحجاز على ذلك . وعن ابن عباس أنه قال : سامرت عمر بن الخطاب – رضوان الله عليه – ذات ليلة فقال : أَنْشِدْنى لشاعر الشعراء . فقلت : ومن شاعر الشعراء ؟ قال : زهير . قلت يا أمير المؤمنين ، ولِمَ كان شاعر الشعراء ؟ قال : لأنه لا يتبع وحشى الكلام فى شعره ؛ ولا يعاظل بين القول .

ورُوى عن أبى عبيدة أنه قال : أشعر الناس ثلاثة . امرؤ القيس بن حجر ، وزهير بن أبى سلمى ، والنابغة الذبيانى ، ثم اختلفوا فيهم : فزورت

---

(١) فى هذا القول المنسوب إلى على طرافة فهو يشير إلى نواح لابد من الاتفاق عليها لتحقق المفاضلة ، وهو ينبه إلى فكرة الشعر للشعر لا عن رغبة أو رهبة ، وهى فكرة غير مطروقة كثيراً فى النقد العربى القديم ، وراجع تفضيل على لامرئ القيس فى العمدة ط ١٩٢٢ ١ /٥٩ .

(٢) راجع الخبر فى العمدة ١ / ٦١ ويزيد أن ابن عباس قال له : كذلك أنت يا أبا ملكية !

اليمانية تقديماً لصاحبهم أخبارًا رفعوها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ورُوى عن يحيى بن سليمان الكاتب أنه قال : بعثنى المنصور إلى حماد الراوية أسأله عن أشعر الناس فأتيته وقلت : إن أمير المؤمنين يسألك عن أشعر الناس . فقال : ذاك الأعشى صناجها .

فقد علمنا أن امرأ القيس كان أشعرهم عندهم ، وأن تفضيلهم غيره عليه إنما كان على سبيل المبالغة . وعلى جهة الاستحسان للشيء يتمثل به فى الوقت . ويقع فى النفس . وما أشبه ذلك من الأسباب التى يعطَى بها الشاعر أكثر مما يستحق . أليس فيه أنه مما لا يبعد فى القياس وأنه مما يتسع له الاحتمال . وأنه ليس بالقول الذى يعاب والحكم الذى يزرى بصاحبه . وأن فضله عليهم لم يكن بالفضل الذى يمنع أن يكونوا أكفاءَ له ونظراء يسوغ للواحد منهم — ويسوّغ هو لنفسه — دعوى مساواته والتصدى لمباراته ! هذا وفى حاجة المنصور إلى أن يسأل عن أشعر الشعراء — وقد مضى الدهر بعد الدهر — دليل أن لم يكن الذى روى من تفضيله مجمعًا عليه من أصله وُفِّىَ أول ما قيل . وأنه كان كالرأى يراه قوم وينكره آخرون . وأن الصورة كانت كالصورة مع جرير والفرزدق . وأبى تمَّام والبحترى . ذاك لأنه لو كان القول بأنه أشعر الناس قولا صدر مصدر الإجماع فى أوله ، وحكمًا أطبق عليه الكافة حين حكم به حتى لم يوجد مخالف ، ثم استمر كذلك إلى زمان المنصور . لكان يكون محالاً أن يخفى عليه حتى يحتاج فيه إلى سؤال حماد . وكان يكون كذلك بعيدًا من حماد أن يبعث إليه مثل المنصور ، فى هيبته وسلطانه ودقة نظره وشدة مؤاخذته . يسأله فيجازف له فى الجواب ويقول قولا لم يقله أحد ، ثم يطلقه إطلاق الشيء الموثوق بصحته المتقدم فى شهرته . فتدبر ذلك .

ويزيد الأمر بيانًا أنا رأيناهم حين طبَّقوا الشعراء جعلوا امرأ القيس وزهيرًا والنابغة والأعشى فى طبقة[1] ، فأعلموا بذلك أنهم أكفاء ونظراء ، وأن فضلا إن كان لواحدٍ منهم فليس بالذى يوئس الباقين من معاناته ، ومن أن يستطيعوا التعلق به والجرى فى ميدانه ، ويمنعهم أن يدعوا لأنفسهم . أو يُدَّعَى لهم أنهم ساووه فى كثير مما قالوه أو دنوا منه ، وأنهم جروا إلى غايته أو كادوا ، وإذا كان هذا صورة الأمر كان من العمى التعلق به . ومن الخسار الوقوع فى الشبهة بسببه .

وطريقة أخرى فى ذلك . وتقرير له على ترتيب آخر . وهو أن الفضل يجب ، والتقديم إما لمعنى غريب يسبق إليه الشاعر فيستخرجه . أو استعارة بعيدة يفطن لها . أو لطريقة فى النظم يخترعها . ومعلوم أن المعول فى دليل الإعجاز على النظم ، ومعلوم كذلك أن ليس الدليل فى المجىء بنظم لم يوجد من قبل فقط ، بل فى ذلك مضمومًا إلى أن يبين ذلك النظم من سائر ما عرف ويعرف من ضروب النظم . وما يعرف أهل العصر من أنفسهم أنهم يستطيعونه ، البينونة التى لا يعرض معها شك لواحد منهم أنه لا يستطيعه ، ولا يهتدى لِكُنْهِ أَمْرِهِ ، حتى يكونوا فى استشعار اليأس من أن يقدروا على مثله . وما يجرى مجرى المثل له ، على صورة واحدة ، وحتى كأن قلوبهم فى ذلك قد أفرغت فى قالب واحد . وإذا كان الأمر كذلك لم يصح لهم تعلق بشأن امرئ القيس حتى يدَّعوا أنه سبق إلى نظم بانَ من كل نظم عرف لمن قبله ولمن كان معه فى زمانه البينونة التى ذكرنا أمرها . وهم إذا فعلوا ذلك ورّطوا أنفسهم فى أعظم ما يكون من الجهالة ، من حيث إنه يفضى بهم إلى أن يدعوا على من كان فى زمان النبى صلى الله عليه وسلم من الشعراء والبلغاء

---

(١) هكذا فعل ابن سلام الجمحى (ت ٢٣١ هـ) فى طبقاته .

قاطبة الجهل بمقادير البلاغة . والنقصان فى علمها ، ولأنفسهم الزيادة عليهم وأن يكونوا قد استدركوا فى نظم امرئ القيس مزية لم تعلمها قريش والعرب قاطبة ؛ ذلك لما مضى آنفًا من أن محالاً أن يكون معهم وبين أيديهم نظم يعرفون من حاله أنه مساو فى الشرف نظم القرآن . ثم لا يذكرونه ولا يحتجون به على النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو يخبرهم أن الذى أتى به خارج عن طوق البشر ويتجاوز قواهم . هذا ومن يسلم بأن امرأ القيس زاد فى البلاغة وشرف النظم على نظم من كان قبله ما إذا اعتبر كان فى مزية قدر القرآن على نظم من كان فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم ؟ ! . أم من أين لهم هذه الدعوى ؟ . أالشىء علموه هم فى شعره ، بان لهم عند قياسه إلى شعر من كان قبله كأبى دؤاد والأفوه الأودى وغيرهما ؟ . أم لخبر أتاهم فليرونا مكانه ، وليس لهم إلى ذلك سبيل . بل قد أتى الخبر بما يُجهلهم فى هذه الدعوى ويكذبهم ، وهو الذى تقدم من قول أبى الأسود وتفضيله أبا دؤاد بحضرة أمير المؤمنين على رضوان الله عليه ، وبعد أن قال له :

قل يا أبا الأسود . أفيكون أن يكونوا قد عرفوا لامرئ القيس المزية التى ذكروها ، وكان فضله على من تقدمه الفضل الذى قالوه . ثم يقول أمير المؤمنين لأبى الأسود : قل ، بحضرة العرب وبعقب أن تشاجروا فى أشعر الناس ، فيؤخره ويقدم أبا دؤاد . ثم لا يسمع نكيرًا كالذى يجب فيمن قال الشىء الظاهر بطلانه . وذهب مذهبًا لا مساغ له ! وليست تذكر أمثال هذه الزيادة . ويتكلف الجواب عنها أنها تأخذ موضعًا من قلب ذى لب . ولكن الاحتياط بذكر ما يتوهم أن يستروح إليه الغوى ويغالط به الجاهل .

وإذا كانت الشبهة فى أصل الدين ، كانت كالداء الذى يخشى منه

على الروح ، ويخاف منه على النفس ، فلا يستقل قليله ولا يتهاون باليسير منه ، ولا يتوهم مكان حركة له إلا استقصى النظر فيه وأعيد الكى على نواحيه ، وكالحيوان ذى السم يعاد الحجر على رأسه ، مادام يرى به حس وإن قل .

والله ولى العصمة ، والمسئول أن يجعل كل ما نعيد ونبدى فيه لوجهه بفضله ومنه .

فاعلم أنهم إذا ذكروا — فى تعلقهم بالتوابع ، ومحاولتهم أن يمنعوا من الاستدلال مع تسليم عجز العرب عن معارضة القرآن — مَن تراخى زمانه عن زمان النبى صلى الله عليه وسلم ، كالجاحظ وأشباهه كانوا فى ذلك أجهل ، وكان النقض عليهم أسهل ، وذلك أن الشرط فى نقض العادة أن يعم الأزمان كلها ؛ وأن يظهر على مدعى النبوة ما لم يستطعه مملوك قط .

وأما تَقَدُّم واحد من أهل العصر سائرهم ، ففى معنى تقدم واحد من أهل مصر من الأمصار غيره ممن يضمه وإياه ذلك المصر ، لا فضل فى ذلك بين الأمصار والأعصار إذا حققت النظر ، إذ ليس بأكثر من أن واحدًا زاد على جماعة معدودين فى نوع من الأنواع ، فكان أعلمهم أو أكتبهم أو أشعرهم ، أو أحذقهم فى صنعة ، وأبهرهم فى عمل من الأعمال ، وليس ذلك من الإعجاز فى شىء ، إنما المعجز ما علم أنه فوق قوى البشر وقدرهم . إن كان من جنس مايقع التفاضل فيه من جهة القدر . أو فوق علومهم إن كان من قبيل ما يتفاضل الناس فيه بالعلم والفهم . وإذا كنا نعلم أن استمداد الجاحظ وأشباه الجاحظ من كلام العرب والبلغاء الذين تقدموا فى الأزمنة وأنهم فجروا لهم ينابيع القول فاستقوا ، ومثلوا لهم مثلاً فى البلاغة فاحتذوا ،

إذن لم يبلغوا شأو ما بلغوا ، ولم يدرّ لهم من ضروع القول ما در ؛ ولو أن طباعًا لم تشرب من مائهم ، ولم تُغذَ بجناهم ، ولم يكن حالهم فى الاكتساب منهم ، والاستمداد من ثمار قرائحهم ، وتشمم الذى فاح من روائحهم ، حال النحل التى تغتذى بأريج الأنوار وطيب الأزهار ، وتملأ أجوافها من تلك اللطائف ، ثم تمجها أريًا وتقذفها مذيًا : إذن لكان الجاحظ وغير الجاحظ. فى عداد عامة زمانهم الذين لم يرووا ، ولم يحفظوا ، ولم يتتبعوا كلام الأولين من لدن ظهر الشعر وكانت الخطابة إلى وقتهم الذى هم فيه ، ولم يعرفوا إلا ما يتكلم به آباؤهم وإخوانهم ومساكنوهم فى الدار والمحلة ، أو كانوا لا يزيدون عليهم إن زادوا إلا بمقدار معلوم . فمن أعظم الجهل وأشد الغبارة أن يُجعل تقدم أحدهم لأهل زمانه من باب نقض العادة ، وأن يُعَدَّ معدّ المعجز .

فمثل هذه الطبقة إذن مع الصدر الأول ، وقياس هؤلاء الخلف مع أولئك السلف ، ما جرى بين ابن ميّادة وعِقَال : قال ابن ميادة[1] :

فَجرْنا بِنَـابِيع الكلاَم وبحْرَه ... فأَصبحَ فِيهِ ذُو الرِّوَايَةِ يَسْبَحُ
وَما الشِّعْرُ إلاَّ شِعْرُ قَيس وخندِف ... وقولُ سواهُم كُلْفَةٌ وتملحُ

فقال عِقَال يجيبه :

أَلَا أَبلغ الرمَّاح نقض مقالةٍ ... بها خَطِلَ الرمَّاحُ أو كاد يمزحُ
لقد خَرَقَ الحىُّ اليمانون قبلهم ... بحورَ الكلام تُسْتَقَى وَهى طُفَّحُ
وقد عَلَّموا مَن بعدهم فتعلَّموا ... وَهم أعربوا هذا الكلامَ وأوضحوا

---

(١) ٣٩٣ دلائل الإعجاز ١٣٣١ هـ والبيت الثانى لابن ميادة يروى : « وشعر سواهم » . وابن ميادة هذا هو الرماح بن أبرد وجدته لأبيه سلمى بنت كعب بن زهير بن أبى سلمى وهو من شعراء الدولتين (معجم الشعراء للمرزبانى ١٣٥٤ هـ ص ١٢٤ ، ٣١٩) .

فللسَّابقين الفضلُ لا تنكرونه وليس لمخلوق عليهم تبجح[1]

وفى الذى قدمت فى أول الجزء مفتتح هذه الرسالة من قول خالد بن صفوان : كيف نجاريهم وإنما نحكيهم ، وما أتبعته من قول الجاحظ فى شأن العرب ، وفى أن الاقتداء بهم والأخذ منهم والتسليم لهم ، وأنه لا يستطيع أشعر الناس وأرفعهم فى البيان أن يضاهيهم ، ويقول مثل الذى قالوه فى جودة السبك والنحت ، وكثرة الماء والرونق – إلا فى اليسير – غنى لعاقل وكفاية ، اللهم إلا أن يتجاهل متجاهل فيدعى فى الجاحظ. وأمثاله فضلاً لم يدعوه لأنفسهم ، أو يزعم أنهم ضامنوا أنفسهم تعصبًا للعرب فتشاهدوا لها بأكثر مما عرفوا وتواصفوها بمزية لم يعلموها ، فيفتح بذلك بابًا من الركاكة والسخف لا يجاب عن مثله ، ولا يشتغل بالإصغاء إليه ، فضلاً عن الكلام عليه.

واعلم أنه إن خُيل إلى قوم من جُهَّال الملاحدة أنه كان فى المتأخرين من البلغاء كالجاحظ. وأشباه الجاحظ. من استطاع معارضة القرآن فترك خوفًا ، أو أنهم فعلوا ذلك ثم أخفوه ، لم يتصور تخيلهم ذلك حتى يقتحموا هذه الجهالة التى ذكرتها ، أعنى أن يزعموا أنهم كانوا عند أنفسهم أفصح وأبلغ من بلغاء قريش وخطبائهم ، وأن خطيبهم كان أخطب من قس وسحبان ، وشاعرهم أشعر من امرئ القيس ومن كل شاعر كان فى العرب ، إلا أنهم صانعوا الناس فمعنوا أنفسهم الفضيلة ونحلوها العرب . وذاك أن محالا أن يعتقدوا فيهم – أعنى فى العرب – ما اعتقده الناس ، وفى أنفسهم ما أفصحوا به من القصور عن مداناتهم ، وشدة الانحطاط. عنهم ، ثم أن يستطيعوا ما لم يستطعه العرب ويكملوا ما لم يكملوا له .

---

(١) فى الدلائل :

فللسابقين الفضل لا تجحدونه وليس لمسبوق عليهم تبجح

ومن هذا الذى يشك فى بطلان دعوى من بلغ بالمصلّى غاية قد انقطع السابق [عنها] ، وزعم فى الناقص الحذق أنه استقل بشىء عَيِىَّ به المشهود له بالحذق والتقدم ، هذا ما لا يدور فى خلد ، ولا تنعقد له صورة فى وهم ، فاعرف ذلك .

فصل

فى جزء آخر من السؤال ، وهو أن يقولوا : إنا قد علمنا من عادات الناس وطبائعهم أن الواحد منهم تواتيه العبارة ، ويطيعه اللفظ فى صنف من المعانى ، يمتنع عليه مثل تلك العبارة وذلك اللفظ فى صنف آخر .

فقد يكون الرجل – كما لا يخفى – فى المديح أشعر منه فى المراثى ، وفى الغزل واللهو والصيد أنفذَ منه فى الحِكم والآداب ، وتراه يستطيع فى الأوصاف والتشبيهات مالا يستطيع مثله فى سائر المعانى ، وترى الكاتب وهو فى الإخوانيات أبلغ منه فى السلطانيات ، وبالعكس . هذا أمر معروف ظاهر لا يشتبه .

وإذا كان كذلك ، فلعل العجز الذى ظهر فيهم عن معارضه القرآن لم يظهر لأنهم لا يستطيعون مثل ذلك النظم ، ولكن لأنهم لا يستطيعونه فى مثل معانى القرآن .

واعلم أن هذا السؤال يجىء لهم على وجه آخر ، وفى صورة أخرى ، وأنا أستقصيه ، حتى إذا وقع الجواب عنه وقع عن جملته ، وكان الحسم فى الداء كله . وذاك أن يقولوا : إنه لا يصح المطالبة إلا بما يتصور وجوده ، وما يدخل فى حيز الممكن ؛ وإنا لنعلم من حال المعانى أن الشاعر يسبق فى الكثير

منها إلى عبارة يُعلَمُ ضرورة أنها لايَجيء فى ذلك المعنى إلا ما هو دونها ومنحط عنها ، حتى نقضى له بأنه قد غلب عليه واستبد به ، كما قضى الجاحظ لبشار فى قوله :

كأَن مُثارَ النقع فَوقَ رُءوسنَا واسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهاوَى كَواكبُهُ

فإنه أنشد هذا البيت مع نظائره ثم قال : وهذا المعنى قد غلب عليه بشار ، كما غلب عنترة على قوله :

وخَلاَ الذبابُ بها فليس ببَارح غَرِداً كفعلِ الشَّارب المترنِّم

هزجًا يحكُّ ذراعــه بذراعه قَدْح المكِبِّ عَلى الزنَادِ الأَجذَم

قال : فلو أن امرأ القيس عرض لمذهب عنترة فى هذا لافتضح ، وليس ذاك لأَن بشارًا وعنترة قد أُوتيا فى علم النظم جملة ما لم يؤت غيرهما ، ولكن لأَنه إذا كان فى مكان خبيء فعثر عليه إنسان وأَخذه لم يبق لغيره مرام فى ذلك المكان ، وإذا لم يكن فى الصَّدفة إلا جوهرة واحدة فعمد إليها عامد فشقها عنها استحال أن يستام هو أو غيره إخراج جوهرة أُخرى من تلك الصدفة . وما هذا سبيله فى الشعر كثير لا يخفى على من مارس هذا الشأن . فمن البيِّن فى ذلك قول القُطَامِيّ[1] :

فَهُنَّ يَنْبِذْنَ من قولٍ يُصبْنَ به مواقِع الماء من ذِى الغُلَّةِ الصَّادِى

وقول أبى حازم[2] :

كفاك بالشَّيب ذنبًا عند غانية وبالشباب شفيعًا أيها الرجلُ

---

(١) أورد عبد القاهر هذا البيت فى الدلائل فى معرض الكلام على متعلقات الفعل وأثرها فى معنى الجملة . دلائل الإعجاز ، الطبعة الثانية ص ٤١٣ . وهو من قصيدة مدح بها زفر بن الحارث (راجع طبقات ابن سلام ٥٣٤ والأغانى ٢٠/١٢٠ .

(٢) هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات لأبى حازم الباهلى يوردها أبو هلال العسكرى فى ديوان المعانى ونقل عن ابن الأعرابى قوله إنه لا يعرف فى التفجع على الشباب وفى ذم الشيب أحسن منها [ديوان المعانى ٢/ ١٥٢ ط ١٣٥٢ هـ] .

وقول عبد الرحمن بن حسان :

لم تفتها شمس النهار بشيء غير أن الشباب ليس يَدُومُ

وقول البحترى[١] :

عريقون فى الأفضال يؤتنفُ الندى اناشئِهم من حيث يؤتنف العمر

ولا ينظر فى هذا وأشباهه عارف إلا علم أنه لايوجد فى المعنى الذى يرى مثله . وأن الأمر قد بلغ غايته ، وأن لم يبق للطالب مطلب .

وكذلك السبيل فى المنثور من الكلام ، فإنك تجد فيه متى شئت فصولا تعلم أن لن يستطاع فى معانيها مثلها ؛ فمما لا يخفى أنه كذلك قول أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضوان الله عليه : « قيمة كل امرئ ما يحسنه » . وقول الحسن رحمة الله عليه : « ما رأيت يقينًا لا شك فيه أشبه بشك لا يقين فيه من الموت » . ولن تعدم ذلك إذا تأملت كلام البلغاء ، ونظرت فى الرسائل . ومن أخص شىء بأن يطلب ذلك فيه الكتب المبتدأة الموضوعة فى العلوم المستخرجة . فإنا نجد أربابها قد سبقوا فى فصول منها إلى ضرب من اللفظ. والنظم أعيا من بعدهم أن يطلبوا مثله ، أو يجيئوا بشبيه له ، فجعلوا لا يزيدون على أن يحفظوا تلك الفصول على وجوهها ، ويرددوا ألفاظهم فيها على نظامها وكما هى . وذلك ما كان مثل قول سيبويه فى أول الكتاب :

وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى وما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع »[٢] . لا نعلم أحدًا أتى فى معنى هذا الكلام بما يوازنه أو يدانيه . أو يقع قريبًا منه . ولا يقع فى الوهم

---

(١) الديوان ط هندية سنة ١٩١١ م ٢/١٠ من قصيدة يمدح بها أبا عامر الخضر بن أحمد .

(٢) ونص عبارة سيبويه فى أول الكتاب ١ / ٢ : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع » .

أيضًا أن ذلك يستطاع ، أفلا ترى أنه إنما جاء فى معناه قولهم : والفعل ينقسم بأقسام الزمان ، ماض وحاضر ومستقبل . وليس يخفى ضعف هذا فى جنبه وقصوره عنه . ومثله قولهم : كأنهم يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى ، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم .

وإذا كان الأمر كذلك لم يمتنع أن يكون سبيل لفظ القرآن ونظمه هذا السبيل . وأن يكون عجزهم عن أن يأتوا بمثله فى طريق العجز عما ذكرنا ومثلنا . فهذا جملة ما يجىء لهم فى هذا الضرب من التعلق قد استوفيته . وإذ قد عرفته فاسمع الجواب عنه ، فإنه يسقطه عنك دفعة ويحسمه عنك حسمًا . واعلم أنهم فى هذا كرامٍ قد أضل الهدف ، وبانٍ قد زال عن القاعدة ، وذاك أنه سؤال لا يتجه حتى يقدّر أن التحدى كان إلى أن يعبروا عن معانى القرآن أنفسها وبأعيانها بلفظ يشبه لفظه ونظم يوازى نظمه ، وهذا تقدير باطل ؛ فإن التحدى كان إلى أن يجيئوا فى أى معنى شاءوا من المعانى بنظم يبلغ نظم القرآن فى الشرف أو يقرب منه ، يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ قل فأتوا بعشر سُورٍ مثله مفتريات ﴾[1] أى مثله فى النظم ، وليكن المعنى مفترى لما قلتم ، فلا إلى المعنى دعيتم ، ولكن إلى النظم ، وإذا كان كذلك كان بيّنًا أنه بناء على غير أساس ، ورمى من غير مرمى . لأنه قياس ما امتنعت فيه المعارضة من جهة وفى شىء مخصوص ، على ما امتنعت معارضته من الجهات كلها وفى الأشياء أجمعها . فلو كان إذا سبق الخليل وسيبويه فى معانى النحو إلى ما سبقا إليه من اللفظ والنظم ، لم يسبق الجاحظ فى معانيه التى وضع كتبه لها إلى ما يوازى ذلك ويضاهيه ؛ أو كان بشار إذ سبق فى معناه إلى ما سبق إليه لم يوجد مثل نظمه فيه لشاعر فى شىء من

---

(١) [هود ١١ / ١٣] .

المعانى ، لكان لهم فى ذلك متعلق ، فأما وليس من نظم يقال إنه لم يسبق إليه فى معنى إلا ويوجد أمثاله أو خير منه فى معان أخر فمن أشد المحال وأبينه الاعتراض به . واعلم أنا لو سلمنا لهم الذى ظنوه على بطلانه من أن التحدى كان إلى أن يعبر عن أنفس معانى القرآن بما يشبه لفظه ونظمه لم نعدم الحجاج معهم ، وأن يكون لنا عليهم كلام فى الذى تعلقوا به ودفعٌ لهم عنه ، إلا أن العلماء آثروا أن يكون الجواب من الوجه الذى ذكرت ، إذا كان وفق ما نص عليه فى التنزيل ، وكان فيه سد الباب وحسم الشبه جملة . ومن ضعف الرأى أن تسلك طريقًا يغمض وقد وجدت السنن اللاحب ، وأن تطاول المريض فى علاجك ومعك الدواء الذى يشفى من كثب ، وأن ترخى من خناق الخصم وفى قدرتك ألا يملك نفسًا ، ولا يستطيع نطقًا . ثم إن أردت أن تكلمهم على تسليم ذلك فالطريق فيه أن يقال لهم على أول كلامهم حيث قالوا : إنا رأينا الرجل يكون فى نوع أشعر ، وعلى حوك اللفظ. والنظم أقدر منه فى غيره : إنه ينبغى أن تعلموا أول شىء أنكم حرفتم كلام الناس فى هذا عن موضعه ، فإنا تأملنا الحال فى تقديمهم الشاعر فى فن من الفنون ، وجدناهم قد فعلوا ذلك على معنى أنه قد خرَّج فى معانى ذلك الفن ما لم يُخَرِّجْه غيره ، واتسع لما [لم][1] يتسع له من سواه . فإذا قالوا : هو أنسب الناس ، فالمعنى أنه قد فطن فى معانى الغزل [وما][2] يدل على شدة الوجد وفرط الحب والهيمان لما لم يفطن له غيره . وكذلك إذا قالوا : أمدح ، وأهجى ؛ فالمعنى أنه قد اهتدى فى معانى الزين والشين وفى التحسين والتهجين إلى ما لم يهتد إليه نظراؤه ، ولو كانوا فى

---

(١) زدنا كلمة لم لأن السياق يقتضيها .

(٢) زدنا كلمة وما لأن السياق يقتضيها .

اللفظ والنظم يذهبون لكان محالاً أن يقولوا : هو أنسب ، لأن ذلك فى صفة اللفظ والنظم محال . ومن هذا الذى يشك أن لم يكن قول جرير :

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

أمدح بيت عند من قال ذلك من أجل لفظه ونظمه ، وأن ذلك كان من أجل معناه ؟ . هذا مالا معنى لزيادة القول فيه .

فإن قالوا : هم وإن كانوا قد أرادوا المعنى فى قولهم : هذا أمدح ، وذاك أهجى ، وهذا أنسب ، وذاك أوصف ، فإنه لن تتسع المعانى حتى تتسع الألفاظ ، ولن تقع مواقعها المؤثرة حتى يحسن النظم ، وإذاً كان كذلك موضعنا منه بحاله[1] ، ثم ليس بمنكر ولا مجهول أن يكون لفظ الشاعر ونظمه إذا تعاطى المدح أحسن وأفضل منهما إذا هو هجا أو نسب .

قيل : إنا ندع النزاع فى هذا ونسلمه لكم ، فأخبرونا عن معانى القرآن[2] ؛ أهى صنف واحد أم أصناف ؟ فإن قلتم : صنف واحد تجاهلتم ، فقد علمنا الحجج والبراهين ، والحكم والآداب ، والترغيب والترهيب ، والوعد والوعيد ، والوصف والتشبيه والأمثال ، وذكر الأمم والقرون واقتصاص أحوالهم ، والنبأ عما جرى بينهم وبين الأنبياء عليهم السلام ، وما لا يحصى ولا يعد .

وإن قلتم : هى أصناف كما لا بد منه ، قيل لكم : فقد كان ينبغى لشعراء العرب وبلغائها أن يعمد كل منهم إلى الصنف الذى تنفذ قريحته فيه فيعارضه ، وأن يجعلوا الأمر فى ذلك قسمة بينهم . وفى هذا كفاية لمن عقل .

---

(١) هذه العبارة قلقة مضطربة ولعل بها تصحيفاً .

(٢) فى الأصل الأقران وأصلحناها تمشياً مع السياق .

وأما قولهم : إنه قد يكون أن يسبق الشاعر فى المعنى إلى ضرب من اللفظ. والنظم يعلم أنه لايجىء فى ذلك المعنى أبدًا إلى ما هو منحط. عنه ، فإنه ينبغى أن يقال لهم : قد سلمنا أن الأمر كما قلتم وعلمتم ، أفعلمتم شاعرًا أو غير شاعر عمد إلى مالا يحصى كثرة من المعانى فتأتّى له فى جميعها لفظ. أو نظم أعيا الناس أن يستطيعوا مثله . أو يجدوه لمن تقدمه ، أم ذلك شىء يتفق للشاعر من كل مائة بيت يقولها فى بيت ؟ ولعل [غير] الشاعر على قياس ذلك ، وإذا كان لا بد من الاعتراف بالثانى من الأمرين وهو أن لا يكون إلا نادرًا وفى القليل ، فقد ثبت إعجاز القرآن بنفس ما راموا به دفعه ، من حيث كان النظم الذى لايقدر على مثله قد جاء منه فيما لا يحصى كثرة من المعانى .

وهكذا القول فى الفصول التى ذكروا أنه لم يوجب أمثالها فى معانيها لأنها لاتستمر ولا تكثر ، ولكنك تجدها كالفصوص الثمينة والوسائط النفيسة وأفراد الجواهر تَعدُّ كثيرًا حتى ترى واحدًا . فهذا وشبهه من القول – فى دفعهم مع تسليم ما ظنوه من أن التحدى كان إلى أن يعبر عن معانى القرآن أنفسها – ممكن غير متعذر ، إلا أن الأولى أن يلزم الجدد الظاهر ، وأن لا يجابوا إلى ما قالوه من أن التحدى كان إلى أن يؤتى فى أنفس معانيه بنظم ولفظ يشابهه ، ويساويه ، ويجزم لهم القول بأنهم تحدوا إلى أن يجيئوا فى أى معنى أرادوا مطلقًا غير مقيد ، وموسعًا عليهم غير مضيق ، بما يشبه نظم القرآن أن يقرب من ذلك .

ومما يُحيل أن يكون التحدى قد كان إلى ما ذكروه ، ومع الشرط الذى توهموه ، أن العرب قد كانت تعرف المعارضة ماهى وما شرطها ، فلو كان النبى صلى الله عليه وسلم قد عدل بهم فى تحديه لهم إلى مالا يطالب بمثله ،

لكان ينبغى أن يقولوا : إنك قد ظلمتنا وشرطت فى معارضة الذى جئت به مالا يشترط. ، أو ليس بواجب أن يشترط. ، وهو أن يكون النظم الذى نعارض به فى أنفس معانى هذا الذى تحديت إلى معارضته ، فدع عنا هذا الشرط. ثم اطلب ، فإنا نريك حينئذ مما قاله الأولون وقلناه وما نقوله فى المستأنف ما يوازى نظم ما جئت به فى الشرف والفضل ويضاهيه ، ولا يقصر عنه ، وفى هذا كفاية لمن كانت له أذن تعى وقلب يعقل .

قد تم الذى أردته فى جواب سؤالهم ، وبان بطلانه بيانًا لا يبقى معه إن شاء الله شك لناظر ، وإذا هو نصح نفسه وأذكى حسه ، ونظر نظرة من يريد الدين ، ويرجو مما عند الله فيما يقول ويعمل وجْهَهُ ، تقدس اسمه وإليه تعالى نرغب فى أن يجعلنا ممن هذه صفته فى كل ما ننتحيه وننظر فيه ، بفضله ومنه ورحمته ، إنه على ما يشاء قدير .

الحمد لله حق حمده ، والصلاة على رسوله محمد وآله من بعده .

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل

فى الذى يلزم القائلين بالصرفة

اعلم أن الذى يقع فى الظن من حديث القول بالصرفة أن يكون الذى ابتدأ القول بها ابتدأه على توهم أن التحدى كان إلى أن يعبر عن أنفس معانى القرآن بمثل لفظه ونظمه ، دون أن يكون قد أطلق لهم وخيروا فى المعانى كلها . ذاك لأن فى القول بها على غير هذا الوجه أمورًا شنيعة ، يبعد أن يرتكبها العاقل ويدخل فيها ، وذاك أنه يلزم عليه أن يكون العرب قد تراجعت حالها فى البلاغة والبيان ، وفى جودة النظم وشرف اللفظ . وأن يكونوا قد نقصوا فى قرائحهم وأذهانهم ، وعدموا الكثير مما كانوا يستطيعون ، وأن تكون أشعارهم التى قالوها ، والخطب التى قاموا بها – وكل كلام اختلفوا فيه من بعد أن أوحى إلى النبى صلى الله عليه وسلم وتحدوا إلى معارضة القرآن – قاصرة عما سمع منهم من قبل ذلك القصور الشديد ، وأن يكون قد ضاق عليهم فى الجملة مجال قد كان يتسع لهم ، ونضبت عنهم موارد قد كانت تغزر ، وخذلتهم قوى قد كانوا يصولون بها . وأن تكون أشعار شعراء النبى صلى الله عليه وسلم – التى قالوها فى مدحه عليه السلام وفى الرد على المشركين – ناقصة متقاصرة عن شعرهم فى الجاهلية ، وأن يشك فى الذى روى عن شأن حسان من نحو قوله عليه السلام : قل وروح القدس معك . لأنه لا يكون معاناً مؤيدًا من عند الله . وهو يعدم مما كان يجده قبل كثيرًا ، ويتقاصر أنف حاله عن السالف منها تقاصرًا شديدًا .

فإن قالوا : إنه نقصان حدث فى فصاحتهم من غير أن يشعروا به . قيل لهم : فإن كان الأمر كذلك فلم تقم عليهم حجة ؛ لأنه لا فرق بين أن لا يكونوا قد عدموا شيئًا من الفصاحة التى كانوا يعرفونها لأنفسهم قبل التحدى بالقرآن والدعاء إلى معارضته ، وبين أن يكون قد عدموا ذاك ثم لم يعلموا أنهم قد عدموه ، ذاك لأن الآية بزعمهم إنما كانت فى المنع من نظم ولفظ. قد كان لهم ممكنًا قبل أن تُحدوا . ولا يكون منع حتى يُرام الممنوع . ولا يتصور أن يروم الإنسان الشىء ولا يعلمه ، ويقصد فى قول له وفعل إلى أن يجىء به على وصف وهو لا يعرف ذلك الوصف ، ولا يتصوره بحال من الأحوال . وإذا جعلناهم لا يعلمون أن كلامهم الذى يتكلمون به اليوم قاصر عن الذى تكلموا به أمس ، وأن قد امتنع عليهم فى النظم شىء أكان يواتيهم ، وسلبوا معنى قد كان لهم حاصلا ، استحال أن يعلموا أن لنظم القرآن فضلا على كلامهم الذى يسمع منهم ، وعلى النظم الظاهر الباقى لهم ؛ ذاك لأن عذر القائل بالصرفة أن كلامهم قبل أن تحدوا قد كان مثل نظم القرآن ، وموازيًا له ، وفى مبلغه من الفصاحة .

وإذا كان كذلك لم يتصور أن يعلموا أن للقرآن مزية على كلامهم ، وعندهم أن كلامهم باق على ما كان عليه فى القديم ، لم ينقص ، ولم يدخله خلل وإذا لم يتصور أن يعلموا أن للقرآن مزية على ما يقولونه ويقدرون عليه فى الرتب ، لم يتصور أن يُحاولوا تلك المزية ، وإذا لم يحاولوها لم يحسوا بالمنع منها والعجز عن نيلها ، وإذا لم يحسوا بالعجز والمنع لم تقم عليهم حجة به . فالذى يعقل إذن مع هذه الحال أن يعتقدوا أنهم قد عارضوا القرآن وتكلموا بما يوازيه ويجرى مجرى المثل له ، من حيث إنه إذا كان عندهم أن كلامهم باق على ماكان عليه فى الأصل ، وقبل نزول القرآن ، وكان كلامهم إذ ذاك فى حد المثل والمساوى للقرآن ، فواجب مع هذا الاعتقاد أن يعتقدوا أن فى جملة

ما يقولونه فى الوقت ويقدرون عليه ما يشبه القرآن ويوازيه .

واعلم أنه يلزمهم أن يقضوا فى النبى صلى الله عليه وسلم بما قضوا فى العرب من دخول النقص على فصاحتهم ، وتراجع الحال بهم فى البيان ، وأن تكون النبوة قد أوجبت أن يمنع شطراً من بيانه . وكثيراً مما عرف له قبلها من شرف اللفظ وحسن النظم . ذاك لأنهم إذا لم يقولوا ذلك حصل منه أن يكون عليه السلام قد تلا عليهم: ﴿ قُلْ لَئِنِ ٱجْتَمَعَتِ الإِنْسُ والجِنُّ على أن يأْتُوا بمثلِ هذا القرآنِ لا يأْتُونَ بمثْله ولو كان بعضهم لبعضٍ ظَهِيرًا ﴾[1] فى حال هو يستطيع فيها أن يجىء بمثل القرآن ويقدر عليه ، ويتكلم ببعض ما يوازيه فى شرف اللفظ ، وعلو النظم . اللهم إلا أن يقتحموا جهالة أخرى فيزعموا أنه عليه السلام قد كانِ فى الأَصل دونهم فى الفصاحة . وأن الفضل والمزية التى بها كان كلامهم قبل نزول القرآن فى مثل لفظه ونظمه قد كان لبلغاءِ العرب دون النبى صلى الله عليه وسلم ، وإذا قالوا ذلك كانوا قد خرجوا من قبيح القول إلى مثله ، فلم يشك أحد أنه صلى الله عليه وسلم . لم يكن منقوصاً فى الفصاحة . بل الذى أتت به الأَخبار أنه صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب .

ومما يلزمهم على أصل المقالة أنه كان ينبغى . إن كانت العرب منعت منزلة[2] من الفصاحة قد كانوا عليها ، أن يعرفوا ذلك من أنفسهم كما قدمت . ولو عرفوه لكان يكون قد جاء عنهم ذكر ذلك . ولكانوا قد قالوا للنبى صلى الله عليه وسلم : إنا كنا نستطيع قبل هذا الذى جئتنا به . ولكنك قد سحرتنا واحتلت فى شىء حال بيننا وبينه ؛ فقد نسبوه إلى السحر فى كثير من الأمور كما لا يخفى . وكان أقل ما يجب فى ذلك أن يتذاكروه فيما بينهم ، ويشكوه

---

(١) [الإسراء ١٧ / ٨٨] .

(٢) عبارة الأصل قلقة وقد عدلناها بما يتفق والسياق

البعض إلى البعض ، ويقولوا مالنا قد نقصنا فى قرائحنا ، وقد حدث كلول فى أذهاننا . فبقى أن لم يُرْوَ ولم يذكر أنه كان منهم قول فى هذا المعنى ، لا ما قل ولا ما كثر ، دَليل أنه قول فاسد . ورأى ليس من آراء ذوى التحصيل .

هذا وفى سياق آية التحدى ما يدل على فساد هذا القول ؛ وذلك أنه لا يقال عن الشىء يُمنَعُه الإنسان بعد القدرة عليه . وبعد أن كان يكثر مثله منه ، إنى قد جئتكم بمالا تقدرون على مثله ، ولو احتشدتم له ودعوتم الإنس والجن إلى نصرتكم فيه ، وإنما يقال إنى أُعْطيتُ أن أحول بينكم وبين كلام كنتم تستطيعونه وأمنعكم إياه ، وأن أُفْحمكم عن القول البليغ ، وأعدمكم اللفظ الشريف ، وما شاكل هذا. ونظيره أن يقال للأشداء وذوى الأيد إن الآية أن تعجزوا عن رفع ما كان يسهل عليكم رفعه . وما كان لايتكاءدكم ، ولا يثقل عليكم[1] ؛ ثُمَّ إنه ليس فى العرف ، ولا فى المعقول أن يقال : لو تعاضدتم واجتمعتم وجمعتم لم تقدروا عليه ، فى شىء قد كان الواحد منهم يقدر على مثله ، ويسهل عليه ، ويستقل به ثم يمنعون منه ، وإنما يقال ذلك حيث يراد أن يقال إنكم لم تستطيعوا مثله قط ، ولا تستطيعونه ألبتة ، وعلى وجه من الوجوه ؛ حتى إنكم لو استضفتم إلى قواكم وقدركم التى لكم قوى وقدرًا ، وقد استمددتم من غيركم ، لم تستطيعوه أيضًا ؛ من حيث إنه لا معنى للمعاضدة والمظاهرة[2] والمعاونة إلاَّ أن تضم قدرتك إلى قدرة صاحبك . حتى يحصل باجتماع قدرتكما مالم يكن يحصل . فقد بان إذن أن لامساغ لحمل الآية على ما ذهبوا إليه ، وأن لا محتمل فيها لذلك على وجه من الوجوه . وظهر به وسائر ما تقدم أنَّ القول بالصرفة — ولا سيما على هذا الوجه — قول فى غاية البعد والتهافت ، وأنه

---

(١) هذا فى الأصل كلمة غامضة وقد أثبتناها هكذا تمشياً مع السياق .

(٢) فى الأصل : المظافرة .

من جنس مالا يعذر العاقل فى اعتقاده . ولم أقبل – ولا سيما على هذا الوجه – وأنا أعنى أن القول بها على الوجه الأول مساغٌ فى الصحة ، ولكنى أردت أن فساده كان أظهر والشناعة عليه أكثر ، وإلا فما هما إن أردت البطلان إلا سواء .

فإن قلت : فكيف الكلام عليهم إذا ذهبوا فى الصرفة إلى الوجه الاخر فزعموا أن التحدى كان أن يأتوا فى أنفس معانى القرآن بمثل نظمه ولفظه وما الذى دَل على فساده ؟ ؛ فإن على فساد ذلك أدلة منها قوله تعالى : ﴿ أَم يَقُولون افتراه قُلْ فأْتُوا بعشْرِ سُورٍ مثْلِه مُفْتَرَيَات﴾[1]. وذاك أنا لا نعلم أن المعنى : فأْتوا بعشر سور تفترونها أنتم ، وإذا كان المعنى على ذلك فبنا أن ننظر فى الافتراء إذا وصف به الكلام ، إلى المعنى يرجع أم إلى اللفظ والنظم ؟ . وقد عرفنا أنه لا يرجع إلا إلى المعنى ، وإذا لم يرجع إلا إلى المعنى كان المراد إن كنتم تزعمون أنى قد وضَعْتُ القرآن وافتريته ، وجئت به من عند نفسى ، ثم زعمت أنه وحى من الله ، فضعوا أنتم أيضاً عشر سور وافتروا معانيها كما زعمتم أنى افتريت معانى القرآن . فإذا كان المراد كذلك ، كان تقديرهم أن التحدى كان أن يعمدوا إلى أنفس معانى القرآن ، فيغيروا منها بلفظ. ونظم يشبه نظمه ولفظه ، خروجًا عن نص التنزيل وتحريفًا له .

وذاك أن حق اللفظ إذا كان المعنى ما قالوه أن يقال : إن زعمتم أنى افتريته فأْتوا أنتم فى معانى هذا المفترى بمثل ماترون من اللفظ والنظم . يبيِّنُ ذلك أنه لو قال رجل شعرًا فأحسن فى لفظه ونظمه وأبلغ ، وكان له خصم يعانده ، فعلم ذلك الخصم أنه لا يجد عليه مغمزًا فى النظم واللفظ ، فترك ذلك جانبًا وتشاغل عنه وجعل يقول : إنى رأيتك سرقت معانى شعرك وانتحلتها وأخذتها من هذا وذاك . فقال له الرجل فى جواب هذا الكلام : إن كنت قد

---

(١) [هود ١١ / ١٣] .

سرقت معانى شعرى فقل أنت شعرًا مثله مسروق المعانى . لم يعقل منه ، إلا أنه يقول : فقل أنت شعرًا فى معانٍ أخر تسرقها كما سرقت معانىّ بزعمك . ولم يحتمل أن يريد : اعمد إلى معانىّ فقل فيها شعرًا مثل شعرى ؛ وإنما يعقل ذلك إذا هو قال : إن كنتُ قد سرقت معانى شعرى فقل أنت فى هذه المعانى المسروقة مثل الذى قلت . وانظم فيها الكلام مثل نظمى لكلامى وحبِّرهُ تحبيرى .

هذه جملة لا تخفى على من عرف مخارج الكلام ، وعلم حق المعنى من اللفظ ، وما يُحتمل مما لا يحتمل ، ومنها ما تقدم من أنه لا يقال فى الشىء قد كان يكثر مثله من الإنسان ثم منع منه : ايت بمثله ، واجهد جهدك واستعن عليك ، فإنك لا تستطيعه ولو أعانك الجن والإنس . وإنما يقال ذلك فى البديع المبتدأ أو الذى لم يسبق إليه ، ولم يوجد مثله قط .

وهذا المعنى وإن كان يلزمهم فى الوجهين ، فإنه لهم فى هذا الوجه الذى نحن فيه ألزم ، وذاك أن[1] قولك للرجل يقدر على مثل الشىء اليوم فى كثير من الأحوال والأمور ويعوقه عنه عائق فى حال واحدة وأمر واحد : لو اجتمع الإنس والجن فأعانوك لم تقدر على مثله ، أبعد وأقبح من قولك ذلك ، وقد كان يقدر عليه فى سالف الأزمان ثم منعه جملة وجعل لا يستطيعه ألبتة .

ومنها الأخبار التى جاءت عن العرب فى تعظيم **شأن القرآن** ، وفى وصفه بما وصفوه به من نحو : إن عليه لطلاوة وإن عليه لحلاوة ، وإن أسفله لمغدق وإن أعلاه لمثمر ، وذاك أن محالا أن يعظموه ، وأن يبهتوا عند سماعه ويستكينوا له ، وهم يرون فيما قالوه وقاله الأولون ما يوازيه ، ويعلمون أنه لم

---

(١) فى الأصل : أنك .

يتعذر عليهم لأنهم لا يستطيعون مثله ، ولكن وجدوا فى أنفسهم شبه الآفة والعارض يعرض للإنسان فيمنعه بعض ما كان سهلاً عليه . بل الواجب فى مثل هذه الحال أن يقولوا : إن كنا لا يتهيأ لنا أن نقول فى معانى ما جئت به ما يشبهه ، إنما نأتيك فى غيره من المعانى بما شئت وكيف شئت ، بما لا يقصر عنه ولا يكون دونه .

وجملة الأمر أن عَلَم النبوة عندهم والبرهان إنما كان فى الصرف والمنع عن الإتيان بمثل نظم القرآن لا فى نفس النظم . وإذا كان كذلك فينبغى إذا تعجب المتعجب وأكبر المكابر أن يقصد بتعجبه وإكباره إلى المنع الذى فيه الآية والبرهان لا إلى الممنوع منه . وهذا واضح لا يُشكِلُ .

فإنْ قالوا : إنه ليكون أن يستحسن الشاعر الشعر يقوله غيره ويُكبر شأنه ، ويرى فيه فضلا ومزية على ما قاله هو من قبل ، ثم هو لا ييأس من أن يقدر على مثله إذا هو جهد نفسه وتعمل له . فنحن نجعل لفظ القرآن ونظمه على هذا السبيل . ونقول : إنهم سمعوا منه ما بهرهم وعظم فى نفوسهم ، ولكنهم على حال أَنِسُوا من أنفسهم بأنهم يأتون بمثله إذا هم اجتهدوا ، فحيل بينهم وبين ذلك الاجتهاد ، وأُخذوا عن طريقه ومَنعوا فضل المنّة التى طمعوا معها فى أن يجروا إلى تلك الغاية ويبلغوا ذلك المدى [الذى][1] أرادوا ، وإذا كنا نعلم أن الشاعر المفلق ربما اعتاص القول عليه حتى يعيا بقافية ، وحتى تنسد عليه المذاهب ، وأن الخطيب المصقع يرتج عليه حتى لا يجد مقالا ، وحتى لا يفيض بكلمة ، لم يكن الذى قلناه وقدرناه بعيدًا أن يكون وأن يسعه الجواز ويحتمله الإمكان !. قيل لهم : إنكم الآن كأنكم

---

(١) هذه الكلمة ناقصة فى الأصل .

أردتم أن تحسِّنوا أمركم ، وأن تغطوا على بعض العوار ، وأن تَتَملَّسُوا من الذى تُلْزَمون ، وليس لكم فى ذلك كبير جدوى إذا حقق الأمر ، وإنما هو خداع وضرب من التزويق ؛ وأول ما يدل على بطلان ما قلتم أن الذى عرفنا من حال الناس فيما سبيله ما ذكرتم التضجر والشكوى ، وأن يقولوا : مالنا ، ومن أين دهينا ؟ وكيف الصورة ؟. إنا وإن كنا نسمع قولا له فضل ومزية على ما قلناه إنه بالذى ليس ينبغى أن يعجز عنه هكذا حتى لانستطيع فى معارضته ما نرضى ، فلا ندرى أسُحرنا أم ماذا كان ؟. ففى أن لم يُرو عنهم شىء من الجنس على وجه من الوجوه دليلٌ أن لا أصل لما توهموه ، وأنه تلفيق باطل . ثم إنه ليس فى العادة أن يذعن الرجل لخصمه ، ويستكين له ويلقى بيده ، ويسكت على تقريعه له بالعجز وترديده القول فى ذلك . وقدر ما أظهر من المزية قدر يطمع الإنسان فى مثله ، ويرى أنه يناله إذا هو اجتهد وتعمد ، بل العادة فى مثل هذا أن يدفع العجز عن نفسه ، وأن يجحد الذى عرف لصاحبه من المزية ويتشدد ، كما فعل حسان ، فيدعى فى مساواته وأنه إن كان جرى إلى غاية رأى لنفسه بها تقدُّمًا إنه ليجرى إلى مثلها ، وأن يقول : لا تَغْلُ ، ولا تفرط ولا تشتط فى دعواك ، فلئن كنت قد نلت بعض السبق إنك لم تبعد المدى بُعد من لا يدانى ولا يشق غباره ، فرويدًا واكفف من غلوائك .

واعلم أنهم بتمحلهم هذا قد وقعوا فى أمر يوهى قاعدتهم ، ويقدح فى أصل مقالتهم ، فقد نظروا لأنفسهم من وجه وتركوا النظر لها من آخر . وذاك أن من حق المنع إذا جُعل آية وبرهانًا ولاسيما للنبوة أن يكون فى أظهر الأُمور ، وأكثرها وجودًا ، وأسهلها على الناس ، وأخلقها بأن تبين لكل راء وسامع أن قد كان منع ، لا أن يكون المنع من خفى لا يعرف إلا بالنظر وإلا بِبُعْدِ

الفكر ، ومن شيء لم يوجد قط. ولم يعهد ، وإنما يُظن ظنًّا أنه يجوز أن يكون ، وأن له مدخلا فى الإمكان إذا اجتهد المجتهد . هل سُمع قط. أن نبيًّا أتى قومه فقال : حجتى عليكم ، والآية فى أنى نبيّ إليكم أن تُمنعوا من أمر لم يكن منكم قط .! وليس يظهر فى بادى الرأى وظاهر الأمر أنكم تستطيعونه ، ولكنه موهوم جوازه منكم إذا أنتم كددتم أنفسكم ، وجمعتم مالكم واستفرغتم مجهودكم ، وعاودتم الاجتهاد فيه مرة بعد أُخرى ؟! أم ذلك مالا يقوله عاقل ولا يقدم عليه إلا مجادف لا يدرى ما يقول . !

وإذا كان كذلك ، وكان الذى قالوه من أن المنع كان من نظم لم يوجد منهم قط. ، إلا أنهم أحسوا فى أنفسهم أنهم يستطيعونه إذا هم اجتهدوا واستفرغوا الوسع ، بهذه المنزلة ، ودخلوا فى هذه القضية ، فقد بان أنهم بذلك قد أوهوا قاعدتهم ، وقدحوا فى أصل المقالة من حيث جعلوا الآية والبرهان وعلم الرسالة والأمر المعجز للخلق فى المنع من شيء لم يوجد قط. ، ولم يعلم أنه كان فى حال من الأحوال ، وليس بأكثر من أن ظُنَّ ظنًّا أنه مما يحتمله الجواز . ويدخل فى الإمكان إذا أدمن الطلب ، وكثر فيه التعب ، واستنزفت قوى الاجتهاد ، وأرسلت له الأفكار فى كل طريق ، وحشدت إليه الخواطر من كل جهة . وكفى بهذا ضعف رأى ، وقلة تحصيل .

فصل

وهذا فصل أختم به .

ينبغى أن يقال لهم : ما هذا الذى أخلتم به أنفسكم ، وما هذا التأويل منكم فى عجز العرب عن معارضة القرآن ؟ وما دعاكم إليه ؟ ،

وما أردتم منه ؟ ، أأن يكون لكم قول يحكى وتكونوا أمة على حدة أم قد أتاكم فى هذا الباب علم لم يأت الناس ؟ ، فإن قالوا أتانا فيه علم ، قيل : أفمن نَظَرٍ ذلك العلم أم خبر ؟ فإن قالوا : من نظر ، قيل لهم : فكأنكم تعنون أنكم نظرتم فى نظم القرآن ، ونظم كلام العرب ، ووازنتم فوجد تموه لا يزيد إلا بالقدر الذى لو خُلُّوا والاجتهاد وإعمال الفكر ، ولم تفرق عنهم خواطرهم عند القصد إليه ، والصمد له ، لأتوا بمثله ؛ فإن قالوا : كذلك نقول ، قيل لهم : فأنتم تدعون الآن أن نظركم فى الفصاحة نظر لا يغيب عنه شىء من أمرها ، وأنكم قد أحطتم علمًا بأسرارها وأصبحتم ولكم فيها فهم وعلم لم يكن للناس قبلكم . وإن قالوا : عرفنا ذلك بخبر ، قيل : فهاتوا عرِّفُونا ذلك ، وأنّى لهم تعريف ما لم يكن وتشبيت ما لم يوجد ! . ولو كان الناس إذا عَنَّ لهم القول نظروا فى مؤداه ، وتبينوا عاقبته ، وتذكروا وصية الحكماء حين نهَوا عن الورود حتى يُعرف الصدر ، وحذروا أن تجىء أعجاز الأمور بغير ما أوهمت الصدور ، إذاً لكُفوا البلاء ، ولعدم هذا وأشباهه من فاسد الآراء ، ولكن الذى فى طباع الإنسان من التسرع ، ثم من حسن الظن بنفسه ، والشغف بأن يكون متبوعًا فى رأيه ، إلا أن يخدعه وينسيه أنه موصى بذلك ، ومدعو إليه ، ومحذَّر من سوء المغبة إذا هو تركه وقصر فيه ، وهى الآفة لا يسلم منها ، ومن جنايتها إلا من عصم الله . وإليه عز اسمه الرغبة فى أن يوفق للتى هى أهدى ، ويعصم من كل ما يوتغ[1] الدين ويثلم اليقين . إنه ولى ذلك والقادر عليه .

---

(١) أى يفسد .

بسم الله الرحمن الرحيم

قول من قال : [إنه يجوز أن يقدر الواحد من الناس من بعد انقضاء زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومُضِيِّ وقت التحدى على أن يأتى بما يشبه القرآن ويكون مثله ، إلا أن ذلك لا يخرج عن أن يكون قد كان معجزًا فى زمان النبي صلى الله عليه وسلم ، وحين تحدى العرب إليه] قول لا يصح إلا لمن يجعل القرآن معجزًا فى نفسه . ويذهب فيه إلى الصرفة .

فأما الذى عليه العلماء من أنه معجز فى نفسه ،وأنه فى نظمه وتأليفه على وصف لا يهتدى الخلق إلى الإتيان بكلام هو فى نظمه وتأليفه على ذلك الوصف ، فلا يصحّ ألبتة . ذاك . لا فرق بين أن يكون الفعل معجزًا فى جنسه كإحياء الموتى ، وبين أن يكون معجزاً لوقوعه على وصف .وإذا كان كذلك فكما أنه محال أن يكون هاهنا إحياء ميت لا من فعل الله . كذلك محال أن يكون ها هنا نظم مثل نظم القرآن لا من فعله تعالى . فهذا هو .

ثم إنه قول إذا نُقِّر عنه انكشف عن أمر منكر . وهو إخراج أن يكون وحيًا من الله وأن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد تلقاه عن جبريل عليه السلام . والذهاب إلى أن يكون قد كان على سبيل الإلهام ، وكالشيء يلقى فى نفس الإنسان ، ويُهدى له من طريق الخاطر والهاجس الذى يهجس فى القلب . وذلك مما يستعاذ بالله منه ، إنه تطرق للإلحاد والله ولى العصمة والتوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل

اعلم أن البلاء والداء العياء أن ليس علم الفصاحة ، وتمييزُ بعض الكلام من بعض بالذى تستطيع أن تُفهمه من شئت ، ومتى شئت بأن لست تملك من أمرك شيئًا حتى تظفر بمن له طبع إذا قدحته فيرى ، وقلبٌ إذا أريته رأى ، فأما وصاحبك من لا يرى ما تريه ، ولا يهتدى للذى تهديه ، فأنت معه كالنافخ فى الفحم من غير نار ، وكالملتمس الشم من أخشم . وكما لا يقيم الشعر فى نفس من لا ذوق له ، وكذلك لا يفهم هذا الباب من لم يؤت الآلة التى بها يفهم إلا أنه إنما يكون البلاء إذا ظن العادم لها أنه قد أوتيها ، وأنه ممن يكمل للحكم ويصحّ منه القضاء . فجعل يخبط. ويقول القول لو علم عيه لاستحيا منه .

وأما الذى يحس تأليفه فى نفسه ، ويعلم أنه قد عدم علمًا قد أوتيه مَن سواه ، فأنت منه فى راحة ، وهو رجل عاقل . حماه عقله أن يعدو طوره ، وأن يتكلف ما ليس بأهل له .

وإذا كانت العلوم التى لها أصول معروفة وقوانين مضبوطة قد اشترك الناس فى العلم بها ، واتفقوا على أن البناء عليها ، والرد إليها إذا أخطأ فيها المخطئ ثم أعجبَ برأيه لم يستطع رده عن هواه ، وصرفه عن الرأى الذى رأى إلا بعد الجهد ، وإلا بعد أن يكون حصيفًا عاقلا ثبتًا إذا نُبِّه انتبه ، وإذا قيل إن عليك بقية من النظر وقف وأصغى ، وخشى أن يكون قد غر فاحتاط.

باستماع ما يقال له ؛ وأنف من أن يلج من غير بينة ، ويستطيل بغير حجة . وكان من هذا وصفه يعز ، ويقل فكيف بأن يرد الناس عن رأيهم فى أمر الفصاحة ، وأصلك الذى تردهم إليه ، وتعول فى محاجتهم عليه ، استشهاد القرآن ، وسَبْر النفوس وفَلْيُها ، وما يعرض فيها من الأدعية عندما تسمع وهم لا يضعُون أنفسهم موضع من يرى الرأى ويفتى ، ويقضى إلا وعندهم أنهم ممن صفت قريحته وصح ذوقه وتمت أداته . فإذا لمت لهم : إنكم أتيتم من أنفسكم ومن أنكم لا تفطنون ، ردوا مثله عليك ، وعابوك ووقعوا فيك وقالوا : لا ، بل قرائحنا أصح ، ونظرنا أصدق ، وحِسُّنَا أذكى وإنما الآفة فيكم ، فإنكم جئتم فخيلتم إلى أنفسكم أموراً لا حاصل لها ، وأوهمكم الهوى والميل أن توجبوا لأحد النظمين المتساويين فضلا عن الآخر ، من غير أن يكون له ذلك الفضل ، فبقى فى أيديهم حيث[1] لا يملك غير التعجب .

فليس الكلام إذًا بمغن عنك ، ولا القول بنافع ، ولا الحجة مسموعة حتى تجد مَن فيه عون لك ، ومن إذا أبى عليك أبَى ذاك طبعه فرده إليك . وفتح سمعه لك ، ورفع الحجاب بينه وبينك ، وأخذ به إلى حيث أنت ، وصرف ناظره إلى الجهة التى إليها أومأت ، فاستبدلَ بالنفار أنساً ، وأراك من بعد الإباء قبولا ، وبالله التوفيق .

---

(١) هذه اللفظة غير ظاهرة فى الأصل .